

اللجنة الأولى
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

م : السيد موريس (نائب الرئيس) (استراليا)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.13
15 November 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البنود من ٤٥ الى ٦٦ والبند ١٥٥ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)السيدة بيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شفوية عن الروسية) : في المناقشة العامة في اللجنة الاولى ، اوضحت جميع الوفود تقريبا ، بجلاء ، ان مشكلة الحظر العام والشامل للتجارب النووية ليست ملحة فحسب بل تستدعي حلا فوريا . وقد سبق الاعراب عن موقف الاتحاد السوفياتي من مسألة حظر التجارب النووية في الدورة الحالية للجمعية العامة في البيان الذي أدلى به رئيس الوفد السوفياتي وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد شفرنادزة ، في المناقشة العامة وفي بيان نائب وزير الخارجية ، السيد بيتروفسكي ، في اللجنة الاولى . إن جوهر هذا الموقف واضح تمام الوضوح وهو كما يلي : إن الاتحاد السوفياتي يناصر بحزم الحظر الكامل للتجارب النووية ويبذل جهودا حثيثة من أجل ضمان تحقيق هذا الهدف في أقصر فترة ممكنة . وموقف حكومة الاتحاد السوفياتي في هذه المسألة ليس إلا تعبيراً عن اصرار الشعب السوفياتي على تحقيق ذلك . وليس من قبيل المصادفة أن يكون برنامج التجارب النووية في بلادنا قد أعيد النظر فيه وأن تكون التجارب النووية السوفياتية توقفت منذ نهاية تشرين الاول/اكتوبر .

إن الاتحاد السوفياتي مستعد ، في سبيل تحقيق هدفه ، لأن يستخدم كل الاساليب والوسائل المتاحة ، بما في ذلك كل الامكانيات المتاحة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف والمؤتمر المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لتعديل معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ الخاصة بحظر التجارب النووية في ثلاث بيئات ، والمحادثات الثنائية السوفياتية - الامريكية بشأن هذا الموضوع . فمن المهم للغاية ضمان التقدم في هذا المجال دون توقف أو تأخيرات لا مبرر لها .

لقد غدا حظر التجارب على الاسلحة النووية منذ وقت طويل مشكلة تواجه بقاء البشرية . وحل هذه المشكلة يقتضي جهودا متضافرة من جانب المجتمع الدولي بأسره والبرلمانيين والرأي العام وكذلك الامم المتحدة بلا جدال . وبالنسبة لي كعضو في

حكومة جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفياتية التي يوجد فيها موقع سميبلاتينسك للتجارب النووية ، تتسم هذه المسألة بأهمية خاصة وتحظى بتقدير كامل . ومن المؤسف أن كازاخستان قد خبرت بصفة مباشرة ما تنطوي عليه هذه المسألة . فخلال السنوات الأربعين من التجارب في موقع سميبلاتينسك ، فجرت أجهزة نووية تفوق قوة القنبلة التي فجرت في هيروشيما آلاف المرات . هذا بالإضافة الى أن العديد من هذه التجارب أجريت قبل عام ١٩٦٣ في الهواء الطلق . وكل هذا ألحق أضرارا جسيمة للغاية بمحة سكان الاقاليم المجاورة وبيئتها واقتصادها . وإنني أعرب عن كامل تضامني مع ممثلي الدول الذين تكلموا في اللجنة الاولى عن الطابع اللاانساني للتجارب النووية والخطر الحقيقي الذي تشكله على صحة الشعوب والبيئة .

وفي السنوات الأخيرة ، ومع تطور عملية تحقيق الديمقراطية والانفتاح في بلدنا ، قامت كازاخستان وفي جميع أرجاء البلاد حركة شعبية قوية بغية وضع حد فورا للتجارب النووية واغلاق مواقع التجارب النووية . وتعد كازاخستان منبع الحركة القوية المسماة بنيفادا - سميبالاتينسك والتي اعترف بأنشطتها على نطاق واسع ليس في بلدنا فحسب بل وفي الخارج أيضا .

ومما له دلالة أن الموت القوي الذي رفعه الرأي العام العالمي تأييدا للمطالبة بوضع حد فوري للتجارب النووية قد وجد أصداء في ألما - آتا ، عاممة كازاخستان ، في مؤتمر دولي عقد تحت شعار "جماهير العالم ضد الأسلحة النووية" في أيار/مايو الماضي . ولم يحضر هذا المؤتمر ممثلون بارزون من بلدان عديدة فحسب بل حضرته أيضا شخصيات عسكرية ودبلوماسية وأطباء وعلماء في الفيزياء النووية . إن مخفلا كهذا لا يعطي زخما ملموما للجهود الرامية الى وقف التجارب النووية فحسب بل يتيح أيضا فهما أفضل للحجج التي يعرب عنها مناوئو التجارب النووية ودعاتها على حد سواء ، الأمر الذي يمكِّن البشرية جمعاء من التوصل الى توافق في الآراء .

وليس من قبيل المصدفة أن يتمخض هذا المؤتمر عن نداء مشترك وجهه المشاركون فيه الى قادة الدول النووية لوقف تجارب الأسلحة النووية على الفور .

واليوم ، في الوقت الذي يدخل فيه المجتمع الدولي حقبة ما بعد المجابهة ، وفي الوقت الذي بدأ فيه افول نجم الحرب الباردة والذي يحل فيه توازن التعاون والتفاعل محل توازن الرعب ، بدأت مهمة إنهاء التجارب النووية تكتسي بُعداً عالمياً يشمل الانسانية جمعاء . ولهذا السبب ، وجه السوفيات الاعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٩ تشرين الاول/اكتوبر رسالة موجهة الى البرلمان والبرلمانيات العام ، بمناسبة التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات الجوفية للأغراض السلمية المبرمتين بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وأكد فيها على استعداد الاتحاد السوفياتي لتحويل الوقف المؤقت للتجارب النووية الى وقف نهائي وقاطع لهذه التجارب إذا ما أوقفت حكومة الولايات المتحدة ، سواء بصورة انفرادية أو على أساس متبادل ، برامجها للتجارب النووية . وتأكيذا لاقتراحه بخصوص نزع السلاح النووي الشامل ، أبدى الاتحاد السوفياتي استعداداً لكي يصبح دولة غير حائزة للأسلحة النووية إذا ما حذت الدول النووية الاخرى حذوه . وتتضمن الرسالة دعوة الى الوقف الفوري للتجارب النووية واجراء استفتاء برلماني تحقيقاً لهذا الغرض . ونحن نأمل أن تستجيب برلمانات بلدان العالم أجمع وجماهيرها في القريب العاجل لهذا النداء الموجه من السوفيات الاعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأن تنعكس هذه المبادرة التي طرحها المشرعون السوفيات في أحد القرارات المتعلقة بإنهاء التجارب النووية والتي ستعتمد في الدورة الخامسة والاربعون للجمعية العامة .

لقد سبق أن أيدت كازاخستان خيار الوقف الفوري للتجارب النووية واغلاق ساحات التجارب . ورئيس جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفياتية ، السيد نزارباييف والسوفيات الاعلى وحكومة الجمهورية بمدد اتخاذ خطوات محددة في هذا الاتجاه . وقد اعتمد السوفيات الاعلى الجديد لجمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفياتية في الجلسة الاولى التي عقدها مرسومياً يؤيد مطالب الشعب فيما يتعلق بوضع حد فوري لتجارب الاسلحة النووية في اراضيها . ويتضمن الاعلان الخاص بسيادة جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفياتية بوصفها دولة الذي يناقش في الوقت الحالي في الدورة الثانية للسوفيات

الأعلى لجمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفياتية مادة تحظر انتاج وتخزين وتجارب الأسلحة النووية على أراضي الجمهورية . ويعارض شعب كازاخستان بشدة نقل برنامج تجارب الأسلحة النووية الى أراضي أية جمهورية أخرى في الاتحاد السوفياتي .

وقد أجريت آخر تجربة للأسلحة النووية في منطقة سميبالاتينسك في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . ونحن نعرب عن اقتناعنا بأن هذا التاريخ سيؤذن بنهاية التجارب النووية في الاتحاد السوفياتي . وندعو الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الى قلب صفحة التاريخ القاتمة المتملة بتجارب الأسلحة النووية .

السيد نديباي (مالي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولاً أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، باسم وفدي تهنئة حارة على توليكم رئاسة اللجنة الأولى . إن وفدي يكن لكم الاحترام لما تتحلون به من صفات ومواهب ويؤكد لكم دعمه الكامل فسي تلبية واجباتكم .

إن التغيير المتعدد الأبعاد الذي يجري في العالم المعاصر والذي من الحقائق الثابتة بمرسوخ وهز الأيديولوجيات وأفضى الى سقوط الديكتاتوريات وأيقظت الشعوب وأدى الى انتفاضتها الديمقراطية ، من أكثر المؤثرات وضوحاً على انتقال العالم القديم الذي تعود روح الحرب والرغبة في ممارسة القوة الى عالم جديد يحدوني الأمل فسي أن يتسم به روح الدعوة الى الحرية والديمقراطية والسلم .

وما من شك في أن من أشد جوانب هذا التغيير حسماً إعادة تشكيل المذاهب والكتل العسكرية . ويسرنا أن نلاحظ أنه ، على الرغم من بعض التردد ، هناك تحول تدريجي عن مذهب الردع صوب مذهب الأمن الجماعي . ومفاوضات نزع السلاح بين الدولتين العظميين والنتائج المشجعة التي تحققت ، وخاصة التخفيضات التي لا بأس بها في القوات النووية الاستراتيجية الهجومية ، تبشر بالخير للتعاون البناء الذي سيكفل السلم والأمن لجميع شعوب العالم .

بيد أن الجانب الايجابي لعملية نزع السلاح يجب ألا يجعلنا ننسى أنه لا يزال هناك العديد من العقبات الماثلة أمام نزع السلاح العام والكامل . بل إن التحسينات النوعية في منظومات الأسلحة لا تزال مستمرة على الرغم من توقف الزيادة الكمية . ولا يزال انتشار الأسلحة النووية ووزعها في أرجاء العالم يثير الانشغال العميق . وما زالت مسألة وقف التجارب النووية مثار خلاف شديد ، ومعظم الدول الحائزة للأسلحة النووية ترفض وقف التجارب النووية . والأسلحة النووية البحرية تغلت من عملية نزع السلاح . ولا تخضع عمليات النقل الدولي للأسلحة للرقابة وما زالت تعيث فساداً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا . وليس لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات حقيقية إزاء امكانية نشوب حرب نووية . وأخيراً ، فإن أهم المكوك القانونية في مجال نزع السلاح ، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، لم توقع بعد ، أو لا يمثل بعض الموقعين عليها ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنصوص عليها في المعاهدات نفسها .

وفي سعي مالي لإقرار السلم العالمي ، ما برحت تؤيد دوماً العمل الواقعي الذي يأخذ في اعتباره مصالح جميع الدول . وفي هذا الصدد ، وقعنا جميع المكوك القانونية التي تحظر التجارب النووية وتمنع انتشار الأسلحة النووية وصدقنا عليها . وفي حين نهنئ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية وعلى استعدادهما للتحرك تدريجياً صوب الوقف الكامل للتجارب النووية ، فإن وفدي يعتبر أن الخطر الكامل على التجارب ضرورية مطلقة في المستوى الحالي لمخزونات الأسلحة النووية . إن درجة موشوقية الردع ينبغي

أن تقاس بدرجة الثقة والشفافية في العلاقات الدولية ، بدلا من قياسها بالحلقة المفرغة من التحسينات النوعية المستمرة . والمرجو أن تسمح فكرة عقد المؤتمر التعديلي في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، لتحويل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء الى معاهدة تحظر جميع أنواع التجارب النووية ، بالتوصل الى التطبيق الملموس للرغبة المشتركة في السلم .

وهنا أود أن أرحب بالقرار الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح بإعادة انشاء اللجنة المختصة المعنية بحظر التجارب النووية بعد انقطاع في عملها دام سبعة أعوام . فمن المؤكد أن اللجنة ، بدراستها المشاكل المتصلة بوقف التجارب النووية وأشرها على سياسة الدول واقتصادها ودفاعها ، ستجعل من الممكن التغلب على أي تردد .

إن معاهدة عدم الانتشار مك أساسي في سياسة نزع السلاح . والدول التي ليست حتى الآن أطرافا فيها يجب عليها أن تنضم اليها حتى يمكن لمؤتمر تمديد المعاهدة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ أن يكفل بتوافق واسع في الآراء أن تظل المعاهدة سارية المفعول . ودول "العتبة" بدورها يجب أن تشملها هذه المعاهدة حتى لو كانت مهتمة بالجوانب السلمية فحسب من التكنولوجيا النووية . ولكن قبل ذلك ، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل على تضييق الفجوة القائمة فيما بين وجهات نظر الدول النووية الرئيسية ، حيث أنه ، كما أشار وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح

"تتعثر الجهود العالمية المتصلة بعدم الانتشار النووي في نزاع حول

الحظر الشامل على التجارب" . (A/C.1/45/PV.3 ، ص ٥٦)

إننا نأسف لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح في اجتماعه الأخير من إبرام اتفاقية بشأن حظر الكامل والفعال لاستحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها . وتأمل مالي أن تؤدي تعبئة الإرادة السياسية لدى مختلف الأطراف إلى تحقيق نزع السلاح الكيميائي لصالح الأمن الجماعي .

هذه المفاوضات لها أهمية قصوى بالنسبة لافريقيا التي لانها عزلاء تماما في وجه العدوان الكيميائي وفي وجه جنوب افريقيا التي تمتلك الوسائل التقنية لصنع الاسلحة النووية ولا تشملها معاهدة عدم الانتشار .

يجب أن تظل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية . وبالمثل ، لايزال النقل الدولي للأسلحة التقليدية مسألة تشغل بال افريقيا على الدوام بسبب أعمال التخريب السياسي المتعاقبة وزعزعة الاستقرار . لقد سقط آلاف الضحايا من جراء استخدام الاسلحة التقليدية وحدث دمار هائل في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بينما يؤدي المستوى العالي من التسلح في بعض المناطق الى إبقائها في حالة توتر دائم . وبعبارة أخرى ، أصبحت عمليات نقل الاسلحة غير محتملة وتجب تسويتها في اطار المفاوضات بشأن نزع السلاح بغية تنظيم انتاج الاسلحة التقليدية والحد من عمليات نقلها . ويمكن انشاء نظام للاعلان عن عمليات بيع الاسلحة ، كما يمكن انشاء هيئة دولية للمراقبة تحت اشراف الامم المتحدة لكفالة شفافية عمليات النقل . ولكن الحد من النقل يجب أن يسير يدا بيد مع تطبيق نظام لحماية الدول غير الصانعة للأسلحة ، والمضطرة لان تستخدم وسائل نقل الأسلحة لكفالة استقلالها وسيادتها .

وإذا أردنا ألا يكون نزع السلاح مجرد "طبل أجوف" على حد قول "مترنيخ" ، فمن المهم الى أبعد حد أن نجد السبل والوسائل الكفيلة بأن توجه صوب التنمية جزءا كبيرا من الموارد التي سيفرج عنها عن طريق تدابير نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، يجب اجراء مفاوضات لمعالجة موضوعات اعادة الهيكلة والنقص في العمالة وانخفاضات الاجور الناجمة عن انقطاع الاتصالات العسكرية مع صناعات الاسلحة في البلدان المتقدمة النمو من ناحية ، ومن الناحية الاخرى لتناول موضوع انشاء صندوق دولي لنزع السلاح ، وهذا ما تطالب به بلدان الجنوب منذ وقت طويل . وينتظر أن تسمح أمواله بتخفيف اعباء الديون الدولية وبالشروع في نمو دائم وتنمية متواصلة .

ويشجع وفدي الدراسات التي تجريها الأمم المتحدة حاليا بشأن تكييف الصناعات العسكرية وتحويلها الى صناعات مدنية . وعندما نأخذ التنمية في اعتبارنا في عملية نزع السلاح ، سيتسنى القضاء على أسباب انعدام الأمن والفقر ، وتهيئة الظروف الكفيلة بإقرار السلم الدائم والتطور المتناغم في العالم .

ولهذا ، يجب تعزيز دور الأمم المتحدة في مراقبة نزع السلاح المتعدد الأطراف لكي تتمكن من مواجهة التحديات الجديدة .

إن الأمل الذي يبعثه المناخ الجديد في التعاون يجب ألا يخمد هوس إنعدام الأمن والانانية القومية التي تنتمي إلى عالم قديم . وهل يمكن للدول الصناعية ، بعد هذه الجسارة والبراءة في الاختراع ، أن تتهيب أعظم تحد فكري ومعنوي يواجه الإنسانية - ألا وهو الانتقال من روح الحرب إلى روح السلم والأخوة ؟ إننا نجرؤ على الاعتقاد والأمل بأن تؤدي مفاوضات معجلة إلى إبرام مختلف اتفاقيات نزع السلاح التي ما برحت تنتظرها شعوب العالم بمبر وأناة .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، اسمحوا

لي في البداية أن أنقل لكم تهانينا بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . إن معارفكم المستفيضة وخبرتكم متلعب دورا هاما في توجيه مداولات اللجنة ، واود بالنيابة عن وفدي أن أؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا الكاملين .

تجري في العالم اليوم تطورات هامة وخطيرة . فقد انتهت الحرب الباردة تقريبا ، وحلت روح التعاون والتفاهم محل التنافس بين الشرق والغرب . وتجددت الامل والتوقعات ، بينما تواصل الدولتان النوويتان الرئيسيتان مفاوضاتهما بشأن نزع السلاح . والتغيرات الاخيرة التي حدثت في أوروبا تبشر بقرب ابرام معاهدة القوات التقليدية في أوروبا وب نجاح عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ومع ذلك ، فرغم خلفية هذه التغيرات الكبيرة التي تبعث الامل في تحقيق السلم الحقيقي ونزع السلاح ، نشهد تجدد التوترات نتيجة للمشكلات الاقليمية التي بقيت دون حل لفترة طويلة .

ومن الابعاد الهامة للمناخ الامني العالمي ، الخطر الذي تتعرض له الدول الصغيرة من جانب الدول الكبيرة ، بمواقفها العدوانية ونزعاتها العسكرية ، بغية تحقيق السيطرة والهيمنة الاقليمية .

ولئن كان رد الفعل العالمي لنزع السلاح أمرا يستحق الشناء ، فان المسعى الايجابي الذي تبذله البلدان على المستوى الاقليمي لتعزيز نزع السلاح والنهوض بالامن عند أدنى مستوى ممكن من التسلح نتيجة طبيعية لا غنى عنها لتأييدها لنزع السلاح على المستوى العالمي . ونحن نعتقد أن اتباع نهج اقليمي سيساعد على نحو فعال على منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي ، ويعزز أمن البلدان الصغيرة ويسهم بالتالي في تحقيق السلم والامن الدوليين . إن النهجين العالمي والاقليمي لنزع السلاح يكمل كل منهما الآخر وبالتالي يمكن اتباعهما معا .

ونعتقد أن النهوض بالنهج الاقليمي لنزع السلاح يقتضي اتخاذ الخطوات التالية :

أولا ، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تقديم تأييدها لتطور تدابير بناء الثقة على المستوى الاقليمي . وينبغي تشجيع وتأييد المبادرات التي تقدمها دول المنطقة في هذا الميدان وكذلك في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار والامن .

ثانيا ، ينبغي أن تحل الخلافات والنزاعات القائمة بين الدول الاقليمية بالطرق السلمية بغية تعزيز عملية نزع السلاح الاقليمي .

ثالثا ، ينبغي ابرام اتفاقات بشأن ضبط النفس المتبادل في احتياز الأسلحة ، سواء عن طريق النقل على الصعيد الدولي أو الانتاج المحلي . وينبغي نبذ سياسات التدخل في الشؤون الداخلية والتدخل العسكري والسيطرة والقسر واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأي شكل من الاشكال .

رابعا ، ينبغي للدول الاقليمية أن تسعى الى اقامة توازن عسكري مقبول على نحو مشترك فيما بينها . ويمكن أن تتضمن التدابير الخاصة بايجاد توازن اقليمي ، انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، والتخلي عن حيازة أسلحة التدمير الشامل والأسلحة الاشعاعية وبعض أنواع الأسلحة المتقدمة ، والاتفاق على حدود قصوى بشأن القوات المسلحة والأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية .

خامسا ، ينبغي انشاء مؤسسات وآليات يمكنها تسهيل مبادرات الامن ونزع السلاح على المستوى الاقليمي .

سادسا ، عندما تتحقق درجة من الثقة المتبادلة يمكن لدول المنطقة أن تتخذ مواقف مشتركة ومنسقة فيما يتعلق بالتهديدات الخارجية التي تتعرض لها المنطقة بما في ذلك وجود قوات اجنبية في منطقة مجاورة .

وأخيرا ، ينبغي أن يقوم الامين العام بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين باجراء دراسة جديدة من دراسات الأمم المتحدة بشأن النهج الاقليمي لنزع السلاح ، وأن تحلل هذه الدراسة ، بصفة خاصة التهديدات التي يتعرض لها أمن الدول الصغيرة ، وتقترح التدابير العلاجية .

لقد تأخر كثيرا ابرام معاهدة تحظر على جميع البلدان اجراء تجارب التفجيرات النووية في كل البيئات وفي جميع الاوقات . وثمة اعتراف تام بأن وجود معاهدة تحظر

التجارب النووية مهم جدا لمنع الانتشار . ويجب ألا يتأخر ابرامها أكثر من ذلك .
فيأبرام معاهدة لحظر التجارب يمكن أن يسهم اسهاما فعالا في وقد التحسين النوعي
للالسحة النووية ومنع انتشارها .

يجب أن نستمد كل فائدة ممكنة من التطورات الايجابية البناءة في العلاقة بين
الدولتين العظميين بغية التوصل الى اتفاق يحظر جميع أنواع تجارب الاسلحة النووية
في جميع الاوقات . كذلك فان مواصلة الجهود الرامية الى القضاء الكامل في نهاية
المطاف على الاسلحة النووية ومنظومات نقلها ، والاسراع بهذه الجهود ، أمران
حيويان . وإذا ما توافرت الارادة السياسية اللازمة فان المشكلات ذات الطبيعة التقنية
لن تشكل عقبات لا يمكن تذليلها تحول دون ابرام اتفاقات نزع السلاح . وقد قدمت
باكستان تأييدها للمبادرة الخاصة بتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الى معاهدة
للحظر الشامل للتجارب . ونحن نرحب بالقرار الخاص بمعد مؤتمر التعديل . وسيكون نوع
استجابة الدول الحائزة للاسلحة النووية اختبارا حاسما لنواياها .

لقد أكدت باكستان ، المرة بعد المرة ، على أعلى المستويات ، التزامها بعدم
الانتشار النووي . وببنت هذا الالتزام على نحو متكرر عن طريق مبادراتها - سواء على
الصعيد العالمي أو على المستوى الاقليمي - التي ترمي الى منع انتشار الاسلحة
النووية . وتأيدنا الحاسم لانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء مختلفة
من العالم معروف جيدا . وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى لنزع السلاح
اعتبر انشاء مثل هذه المناطق تدبيراً انتقالياً هاماً لنزع السلاح ريثما يتم نزع
السلاح العام والكامل ، الذي يعتبر الهدف النهائي لجميع الدول . واقترح باكستان
بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، يستهدف ابقاء منطقتنا خالية
من الاسلحة النووية ، والنهوض باهداف عدم الانتشار . وسوف تقدم باكستان هذا العام -
كما فعلت في الاعوام السابقة - مشروع قرار بشأن هذا الموضوع على غرار القرار الذي
اتخذته الجمعية العامة في الدورة الرابعة والاربعين . ونأمل أن يحظى مشروع القرار
هذا بنفس التأييد الواسع النطاق الذي حظيت به القرارات المماثلة في الماضي .

في مساعيها التي ترمي الى تعزيز نظام عدم الانتشار في المنطقة ، وفي مبادراتنا الخاصة بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، قدمنا مقترحات أخرى ملموسة . إن اتفاقنا مع الهند على عدم مهاجمة المنشآت النووية لكل من البلدين يعتبر تدبيراً صغيراً لبناء الثقة ، ولكنه يكتسي أهمية بالغة . ونأمل أن يؤدي ذلك الى خطوات أخرى مماثلة في المستقبل . ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاغلبية الفقيرة في جنوب آسيا التي تمثل خمس الجنس البشري لا يمكن أن تتحمل ضياع مواردها المحدودة الغالية سعياً وراء سباق نووي لا جدوى من ورائه . ولهذا السبب سنواصل تقديم مبادراتنا التي ترمي الى المحافظة على منطقتنا خالية من الاسلحة النووية . وسنكون دائماً على استعداد لتحويل الاعلانات الانفرادية الحالية الى التزامات بموجب معاهدة . ونحن مستعدون أيضاً للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار في نفس الوقت الذي تنضم فيه الهند اليها ، ولقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على برامجنا النووية في وقت متزامن مع الهند ، ولابرام اتفاق شئني مع الهند لاجراء التفتيش المتبادل على منشآتنا النووية ، ولإصدار اعلان مشترك مع الهند ننبذ فيه الاسلحة النووية ، وللدخول في اتفاق شئني أو اقليمي مع الهند بشأن حظر التجارب النووية . إن باكستان مستعدة لقبول أي اتفاق منصف وغير تمييزي ، يتضمن ترتيبات تحقق فعالة ، ويلزم بلدان المنطقة قانوناً بعدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية . وادراكاً منا للدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، اقترحنا لاستكشاف امكانيات التوصل الى مثل هذا الاتفاق عقد مؤتمر بشأن عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا ، تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة دول المنطقة والدول الأخرى المعنية .

إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تسعى منذ زمن طويل للحصول على ضمانات بعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها . وباكستان في مقدمة هذا التحرك لأننا نعتقد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تنبذ الخيار النووي يحق لها ريشماً يتم القضاء على الاسلحة النووية ، أن تطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية توفير ضمانات أمنية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضدها .

وللأسف ، توقف التقدم بشأن هذا الموضوع بضع سنين ولم نتمكن من التحرك الى الامام بعد ان توصلنا الى توافق في الآراء بشأن النهج ذي الصيغة المعتادة . نحن نرى انه يمكن كسر الجمود ان اقدمت الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية على مراجعة سياساتها وصياغة مواقف معدلة تتجاوب إيجابيا مع المشاغل المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وكل عام ، يقدم وفد بلدي مشروع قرار يتعلق بهذا الموضوع . وفي العام الماضي ، لقي مشروع قرارنا تأييدا ساحقا . ونعتمد هذا العام تقديم مشروع قرار أيضا ، ونأمل أن ينال تأييدا جماعيا في اللجنة وفي الجمعية العامة .

تمر المفاوضات في جنيف بشأن عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية بمرحلة حساسة . فعلى حين أنه وجد أن بالإمكان الاتفاق بشأن عدد من القضايا ، لاتزال هناك بعض المجالات الخلافية . من الطبيعي أن تكون هذه المجالات محور تركيز مزيد من المفاوضات . ونحن نرى أن المطلوب لإبرام اتفاقية إبداء بعض المرونة ومزيد من الإرادة السياسية والعملية من جانب بعض الدول . أما ما هو غير مطلوب فهو عدم الاتجاه نحو الأخذ بتدابير جزئية أو مؤقتة أو تمييزية ، أو وضع تعريف ضيق لنطاق الاتفاقية . فمن شأن ذلك أن يعطل المفاوضات ويؤخر اختتامها . ونحن على ثقة من أنه بفضل الجهود المتضافرة والمستمرة من جانب جميع المشاركين في المفاوضات سيتسنى عما قريب وضع نص نهائي للاتفاقية .

يوفر النهج الاقليمي احتمالات أكثر واقعية للنجاح في مجال الأسلحة التقليدية أيضا . وينبغي أن يكون هدف عملية نزع السلاح الاقليمي إيجاد توازن عسكري ، مقبول لدى الجميع ، بين الدول الاقليمية يكفل توفير أمن متساو لكل منها . ويمكن أن تشمل خطوات تطوير وإيجاد توازن اقليمي على التخلي عن بعض أنواع من الأسلحة المتطورة ، والاتفاق على حد أعلى للقوات المسلحة ، وإزالة القدرة على شن هجمات مفاجئة ، وفرض قيود جغرافية على وزع القوات المسلحة .

وقد وفرت مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح مخفلا هاما للحوار وفرصة لتحديد مجالات الاتفاق بين بلدان كل منطقة .

إن باكستان تؤيد جميع الجهود التي تستهدف ضمان أمن متساو وغير منقوص لجميع الدول عند أدنى حد من التسلح والإنفاق العسكري . كما أننا نؤيد الجهود الرامية إلى حظر النقل غير المشروع للأسلحة ومبيعات الأسلحة غير المشروعة لبارونات المخدرات والمترتبة الإرهابيين . إلا أنه يجب الاعتراف بأن لكل بلد حقا سياديا في أن يقرر احتياجاته الدفاعية المشروعة . ولا يجوز للبلدان المصدرة للأسلحة أن تدعي هذا الحق لنفسها عندما يتعلق الأمر بالبلدان المستوردة للأسلحة أو البلدان غير المنتجة لها . ولهذا ينبغي النظر لمسألة نقل الأسلحة في الإطار الشامل لتحديد الأسلحة التقليدية . ويتعين أن نأخذ بعين الاعتبار جوانبها الأخرى التي لا يمكن فصلها عنها والتي تشكل جزءا لا يتجزأ منها ، لاسيما إمكانيات الانتاج الدفاعي المحلي لمختلف الدول ، وكذلك المشاغل الأمنية المشروعة للجميع .

ويجب أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار ككل وفي نفس الوقت ، فالعديد من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ، التي تفتقر إلى قدرات انتاج محلية للأسلحة الدفاعية ، لا خيار أمامها سوى الاعتماد على النقل الدولي للأسلحة لتلبية احتياجاتها الأمنية الأساسية . وفي بعض الحالات ، تتصور أن الخطر الذي يتهدد أمنها آت من دول ذات قدرات انتاج دفاعية محلية كبيرة . ومن الواضح ، أن حرمان هذه الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم من إمكانية الحصول على أسلحة عن طرق النقل الدولي يعرض أمنها للخطر ويزعزع السلم والأمن الدوليين . لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يحتاط لاية محاولات لعزل جانب واحد من جوانب تحديد الأسلحة التقليدية ، ومحاولة إبرازه ، في الوقت الذي يجري فيه تجاهل هذه الجوانب الهامة الأخرى .

وقد أضاف التهديد الجديد بعسكرة الفضاء الخارجي بعدا آخر لمشاكل سباق التسلح على الأرض . وخطر وزع أسلحة في الفضاء أو موجهة نحو أجسام في الفضاء أو على الأرض لا يمكن أن يبالغ في التشديد عليه .

إن زيادة إمكانية استخدام الفضاء الخارجي استخداما عسكريا نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى استنتاج لا مفر منه وهو أن النظام القانوني القائم ،

الذي يفرض بعض القيود على الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي ، ليس كافيا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ومن المهم أن نقوي المعايير القانونية القائمة وأن نكملها بقواعد جديدة وذلك ليمتسنى الإبقاء على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط . وفي هذا الإطار ، من شأن إضفاء المزيد من الشفافية على أنشطة الدول الفضائية أن يعمل كتدبير هام من تدابير بناء الثقة .

ان استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والمراقبة المقامة في الفضاء يوفر اليوم فرصة فريدة لاتفاقات نزع السلاح . وما زالت هذه القدرة حakra لعدد قليل من الدول المتقدمة تكنولوجيا . ونحن نعتقد أنه ينبغي إتاحة هذه التقنيات لجميع البلدان على قدم المساواة وعلى أساس غير تمييزي من خلال مؤسسة دولية مناسبة .

ان زيادة الأسلحة والتسلح البحريين لبعض البلدان ، نوعا وكما في آن معا ، بما يزيد عن احتياجاتها المشروعة للدفاع عن مواطنها ، جعل الدول الصغرى تشعر بأنها مهددة وغير آمنة على الإطلاق . فزيادة القوات البحرية وتحديثها ، مقترنا بزيادة تطور نظم الأسلحة البحرية المقامة في البحر ، ووزع أسلحة نووية استراتيجية وتكتيكية في البحار ، وإدخال الغوامات التي تعمل بالطاقة النووية الى مناطق مختلفة من العالم ، وفرت لاساطيل عدد قليل من الدول قدرة تنذر بالخطر . وبالتالي فإن أمن الدول الساحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم مهدد الآن من البحر على مستوى لم يسبق له مثيل . ولذلك ، فإن مسألة نزع السلاح البحري وفرض قيود على الاستخدامات العسكرية في أعالي البحار مسألة تستحق أن تنظر بسرعة .

لقد ثبت بوضوح وجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية واعترفت بها الأمم المتحدة . لكن لم تنفذ ، للأسف ، التوصيات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المكرسة للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ومن المحزن ان البشرية تنفق كل عام المزيد من الأموال على التسلح في الوقت الذي لا تزال فيه البلدان النامية تصارع مشاكل ديونها العالمية . كيف يمكننا أن نحول انظارنا بعيدا عن محنة غالبية

مكان العالم ، التي لا تزال تعيش في مستوى الكفاف أو دونه ، وتعاني من الجوع والمرض والحرمان الاقتصادي ؟ إن هذه المشاكل الانية هي التي ينبغي أن توجه طاقاتنا وجهودنا إليها ، وضد هذا الخطر يجب أن نشن حروبنا* .

السيد راكوتازافي (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني أن

أعرب لك ياسيدي عن تهاني وفدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى . فانتخابكم بالإجماع إشادة أنتم أهل لها بخصائصكم الشخصية وبخبرتكم المهنية . ونحن واثقون من أن عمل الدورة الحالية سيمثل الى نهاية ناجحة بفضل قيادتكم . ونود أيضا أن نهنئ أعضاء مكتب اللجنة الآخرين .

اتسم العام الماضي بتطورات لم يكن بوسع المرء أن يتصور مداها . وفهم العالم أجمع بالتغيرات التي هزت هيكل الحرب الباردة بأسره . وجعلتنا الاتجاهات الجديدة والواعدة في العلاقات الدولية نشعر بشيء من الدشوة والرضا عن الذات .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موريس (استراليا) .

لقد أدى تخفيف حدة التوترات بين الشرق والغرب ، التي كانت ترمز إليها إزالة سور برلين الى ظهور نظام جديد في أوروبا ، وأزاح عن كاهل بلدان العالم الثالث المشاكل الناجمة عن الخصومة السابقة بين الدولتين العظميين . إن تسوية بعض النزاعات الاقليمية أو تخفيف حدتها ، والتي بدأت في إطار الأمم المتحدة ، قد عزز من مصداقية المنظمة كمؤسسة تكفل السلم الدولي . وما فتئت الروح الجديدة التي تقوم على السعي المشترك والتعاون بين الدول ، ولاسيما بين الدول الكبرى ، تزداد قوة يوما بعد يوم . إن كل هذه العناصر تعزز وجهة نظرنا بأن هناك نظاما دوليا جديدا يزخر بالامال ما فتئ يتكون بكل تأكيد ، وإن كان ببطء .

بيد أن الانفراج بين الدولتين العظميين لا يمكن أن يحسم بحد ذاته النزاعات في مختلف أرجاء العالم . وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في المناخ السياسي الدولي ، مازالت هناك أوضاع عديدة مثار النزاع . ويبين استمرار التوترات وتضارب المصالح واتساع الخلافات بين الشمال والجنوب هشاشة الأمن الدولي .

إن الاحداث المساوية في الخليج الناجمة عن غزو العراق المرفوض لدولة الكويت ، والحالة المتفجرة في الشرق الاوسط ، وحالة الجمود الراهنة في عملية البحث عن تسوية نهائية لمسألة أفغانستان ، والتوقف التام في العملية التفاوضية فيما يتعلق بالنزاع في كمبوديا ، وتعقد مشكلتي الصحراء الغربية وقبرص ، والافتقار الى حل دائم للمسألة الكورية ، تمثل جميعها عناصر مزعزعة للاستقرار وتبطل الاشارة الحميدة الناجمة عن التغيرات الايجابية في العلاقات الدولية .

وبالمثل ، يمكن ان يتعرض الاستقرار الدولي للخطر بتهديدات غير عسكرية ، مثل الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، والتدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان النامية ، والتردي المطرد للبيئة . ويلزم لتسوية هذه المشاكل وضع حلول دائمة وفعالة في اطار عام شامل يركز على نهج متضافر وشامل .

إن التحسن الذي طرأ على التفاهم بين الدولتين العظميين يهيئ فرصا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وللمرة الاولى في التاريخ تدمر بعض طرز الأسلحة النووية

تماما . ونحن نرحب بتوقيع معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاتصر المدى ، التي يجري تنفيذها طبقا للجدول الزمني المتفق عليه . ويشجعنا أيضا أن يجري التوقيع على معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية قريبا ، كما يشجعنا التزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمواصلة مفاوضاتهما بشأن إجراء تخفيض كبير في ترسانتهما الاستراتيجية . كما نرحب بالاتفاق الشانسي الذي أبرم في حزيران/يونيه الماضي بشأن عدم إنتاج الاسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتهما .

وهذه النتائج الايجابية التي تحققت في المفاوضات الشانسية تدل بوضوح على انه بالإمكان التوصل الى نزع سلاح فعال وحقيقي على الرغم من تعقد المشاكل . وهذا يمدنا بمزيد من التشجيع على إجراء مفاوضات متعددة الاطراف تفضي الى التعجيل بإزالة الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل .

ومن دواعي الاسف ، إن المفاوضات متعددة الاطراف لم تسفر عن أي نتائج ملموسة أو مشجعة ، ويتضح ذلك من إخفاق المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ويشير عدم التوصل الى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية في نهاية اعمال المؤتمر ، الى وجود شفرات في نظام عدم الانتشار الحالي الذي لم يستطع أن يمنع سباق التسلح النوعي او الانتشار الرأسي للأسلحة النووية . ويتعين على الدول الاطراف ، بغية تعزيز مصداقية اتفاقية عدم الانتشار ، ان تعيد تقييم مواقفها قبل انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥ المعني بتمديد المعاهدة .

ما زال إنهاء التجارب النووية إحدى أولويات نزع السلاح النووي . وما زالت هناك خلافات واسعة في الآراء تعرقل إجراء المفاوضات بشأن هذه المسألة . ونحن نرجو أن يعاد تشكيل اللجنة المختصة المعنية بحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح في بداية دورة المؤتمر لعام ١٩٩١ . وبالإضافة الى ذلك ، نؤيد مبادرة العديد من الدول الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب التي تقضي بعقد مؤتمر في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لتحويل تلك المعاهدة الى معاهدة حظر شامل للتجارب .

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في مختلف أنحاء العالم وتميز تلك المناطق ، نتيجة طبيعية لوجود نظام جدير بالثقة لعدم الانتشار النووي . ونحن نرحب بالاستنتاجات التي اعتمدها هيئة نزع السلاح في دورتها الأخيرة بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا . ومستهم التدابير العملية التي نادت بها الهيئة في الفقرة ١٠ من توصياتها ، في تحقيق أهداف الإعلان القاضي باعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، وهو الإعلان الذي اعتمد في اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤ .

غير أننا نرفض الحجة الباطلة التي تقدم بها البعض ومؤداها أن القرار ٢٨٢٣ (د - ٢٦) ، بإعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، أصبح قرارا متقادما . ومن شأن المؤتمر الهندي بالمحيط الهندي ، المزمع عقده قريبا في كولومبو ، أن يمتكّن دول منطقة المحيط الهندي والدول الكبرى والمستخدمين البحريين الرئيسيين الآخرين للمحيط الهندي ، من تحديد التدابير الكفيلة بتميز الثقة والأمن في المنطقة ، وإنشاء آلية من أجل تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان .

إن التفاؤل الذي ولّته النتائج التي حققتها مؤتمر باريس المعني بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٨٩ ، قد تهدد إلى حد ما هذا العام في مؤتمر نزع السلاح . وفي ضوء التهديد الذي تتعرض له الإنسانية من جراء انتشار تلك الأسلحة ، نطالب بسرعة إبرام إتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية ، وتدمير تلك الأسلحة . وحتى لا تصل المفاوضات إلى طريق مسدود ، سنؤيد اقتراحا بمقد اجتماع لمؤتمر نزع السلاح على المستوى الوزاري في عام ١٩٩١ .

يعد نزع السلاح التقليدي أيضا عنصرا هاما في مجال نزع السلاح العام والشامل . وبغية تسهيل عملية نزع السلاح التقليدي ، على الأمانة العالمية والاقليمية ودون الاقليمية ، يتعين علينا ازالة مصادر التوتر والنزاع . ويساعد ذلك على تخفيف الانفاق العسكري ومشتريات الأسلحة . وتتحمل الدول الكبرى ، التي لديها أعظم تركيزات من الأسلحة التقليدية وأكثرها تطورا ، مسؤوليات خاصة في هذا الصدد . ونحن نرحب

هنا بالتوقيع قريباً على الاتفاقات المتعلقة بإجراء تخفيض كبير في الأسلحة النووية في أوروبا . غير أننا نأمل ألا تصبح بلدان الجنوب مستودعات للفائض من الأسلحة الناتج من هذه الاتفاقات .

وخطاً من ذلك ، ينبغي توسيع نطاق الاقتراح الذي قدمه الأمين العام بشأن إنشاء سجل دولي لحركة نقل الأسلحة لكي يأخذ في الاعتبار مسألة تصنيع الأسلحة أيضاً .

ان العالم يقف اليوم أمام مفترق طرق . فنحن نقترّب من عهد جديد نرجو أن يكون أفضل من العهد الراهن . وبالنسبة الى بلد صغير مثل مدغشقر ، مازالت الامم المتحدة المحفل المثالي للتعبير عن موقفنا في مسائل نزع السلاح والامن الدولي . وأمامنا آفاق جديدة في التعاون الدولي ، تعزى بدرجة كبيرة الى الثقة المتجددة في تعددية الاطراف والاعتراف بالدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية . ويجب أن تعزز هذه العملية بغية تأمين مشاركة أوسع لكل الدول الاعضاء في الجهود المتعددة الاطراف لنزع السلاح .

السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أنقل الى رئيس اللجنة السفير رائنا تهاني لانتخابه . وأهنتكم أيضا سيدي لانتخابكم نائبا للرئيس . واغتتم هذه الفرصة لاشكر أعضاء اللجنة الاولى لما أسفوه على بلادي وعلي من شرف وثقة بانتخابي نائبا لرئيس اللجنة .

ليس من قبيل المبالغة أن نقول أن الجدة ، المذهلة أحيانا ، التي تخل بكل التوقعات والتنبؤات قد أصبحت عاملا حاسما في الاحداث العالمية . وتجلس هذا بوضوح خاص إبان السنة الماضية في هذه الفترة الفاصلة في السياسات العالمية . فالجدران التي قسمت شعوبا لفترة عديدة ، طويلة تنهار ، وخنادق الحرب الباردة في طريقها الى الزوال ، وضباب الانحياز وعدم الثقة والعداء أخذ في الانقشاع . وكل شيء ، بدءا بمشاكل الامن وانتقالا الى البنية والصحة يمر بتحول أساسي .

ومن الصعب الحكم من المنظور المعاصر على نطاق هذه التغييرات ، فهذا من اختصاص التاريخ لكن ثمة شعور قوي بأن السنوات الحالية هي سنوات تحول نوعي لا يمكن مقارنته إلا بطفرات قليلة جدا في تاريخ الانسان .

وفي المجال الأكثر حساسية وأهمية ، وهو مجال الامن ، نشهد تغيرا في التسابق الأساسي للفترة السابقة أي المجابهة العسكرية الخطيرة بين الدولتين : الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد أدت خطوات متبادلة رئيسية الى إمكانية إجراء تخفيضات الاسلحة النووية والتقليدية والى البدء في ذلك فعلا ،

والعمليات الجارية الآن تحفزنا على إعادة التفكير في النظام الاستراتيجي لما بعد الحرب برمته وعلى إعادة بنائه . ان المعادلات القديمة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، سواء كانت في سياق الشرق والغرب أو الشمال والجنوب أو الجنوب والجنوب آخذة في التصدع كما نرى يوميا في البرامج الاخبارية . فالعالم يكتسب نوعية جديدة .

ويرجو وفدي أن يؤتي هذا المناخ الجديدة ثماره أيضا في أعمال اللجنة الأولى التي ، كما ذكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد أكاشي ، تبدأ عقد أول دورة لها بعد انقضاء الحرب الباردة .

بيد أن العمليات الإيجابية مختلفة اختلافا بينا عن الانتكاسات المفاجئة المحزنة - كالتى حدثت - في الشرق الأوسط ، بالعودة الى تصرفات تحمل كل علامات حقبة سياسية دلت منذ أمد بعيد . ومن شأن هذا أن يعلمنا ، وينبغي أن يعلمنا ، أن بسوء الجديد على المستوى العالمي ، برغم أنه قد يستند الى أساس موضوعي متين ، هو عملية دقيقة ورقيقة لا يمكن تعزيزها إلا باهتمام ورعاية ويقتطع من جانب جميع أعضاء المجتمع العالمي دون استثناء .

وبيلوروسيا لا تقف ، وبمراحة لا يمكنها ، أن تقف على هامش التغيرات الواسعة النطاق التي تكتسح بلدانا وقارات بأكملها . ونحن أيضا في الطريق الى اكتساب نوعية جديدة . ففي تموز/يوليه الماضي ، اعتمد برلمان الجمهورية المنتخب بحرية وديمقراطية وثيقة ذات أهمية أساسية لبيلوروسيا وهي : إعلان سيادة الدولة . ونصوص هذا الإعلان تحدث تحولات جذرية في جوانب كثيرة من حياتنا . وهي على وجه التحديد تفصح عن أهداف جديدة في مجال السياسة الخارجية لبيلوروسيا .

لقد وصف رئيس مجلس وزراء بيلوروسيا ، السيد ف . كيبتش ، في البيان الذي ألقاه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ، جوانب السياسة الخارجية للإعلان . ومع هذا ، نرى من المناسب والضروري في إطار بيان اليوم أن نتحدث بمزيد من التفصيل عند العناصر الجديدة في الإعلان ذات الأثر المباشر في اختصاص اللجنة الأولى .

وعلى وجه الخصوص ، حددت بيلوروسيا في إعلان سيادة الدولة هدف تحويل أراضيها الى منطقة خالية من الاسلحة النووية وتحويل الجمهورية الى دولة محايدة وهذه الاحكام في السياسة الخارجية جديدة بالنسبة لنا ، وهي انعكاس ونتيجة لما حدث في بلدنا ولتلك العمليات الجارية حاليا في العالم . وكان أحد العوامل الرئيسية المحددة لموقفنا هو تعاظم الشعور المعادي للأسلحة النووية لدى الرأي العام في بيلوروسيا ، في أعقاب كارثة تشيرنوبيل . وقد لعبت دورا بارزا أيضا تلك التحولات في فهم مشاكل الأمن على المستويين العالمي والإقليمي التي جاءت نتيجة لجهود الأمم المتحدة الطويلة الأمد .

نحن نعي أن الانتقال الى وضع لا نووي بالنسبة الى دولة مثل بيلوروسيا هو مشكلة معقدة بالنظر الى الحالة العسكرية والاستراتيجية والسياسية السائدة حاليا في أوروبا ، ولأسيما مع مراعاة الموقع الجغرافي لبيلوروسيا .

إن تحقيق أهدافنا سيؤثر في المصالح الاستراتيجية لعدد من الجهات ، ويستدعي نهجا مسؤولا وحكيما . وتعتزم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية سلوك هذا النهج الى أقصى حد ، واتخاذ خطوات لتحقيق الأهداف الأنفة الذكر مسترشدة بمبدأ عدم انتهاك المصالح الأمنية المشروعة لأي طرف ، أو استقرار القارة ككل .

ونحن نعتزم التحرك صوب بلوغ أهدافنا بصورة تدريجية خطوة خطوة . وقد اتخذنا بالفعل إحدى الخطوات الأولى التي حظيت باستجابة دولية مؤاتية : ففي آب/أغسطس -أيلول/سبتمبر من هذا العام اشتركت بيلوروسيا للمرة الأولى في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفة مراقب .

إن أمن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يرتبط ارتباطا مباشرا بالأمن في أوروبا ككل ، ونحن نرى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أراضي الجمهورية يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من عملية تحسين الحالة في القارة الأوروبية وأن هذا سيمحى ممكنا بالكامل عند الوفاء بالشروط الضرورية لذلك .

واليوم يدلي وزير خارجية جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، السيد ب . كرافتشنكو ، ببيان أمام الجمعية العامة يطرح فيه مبادرة لإنشاء منطقة خالية من

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الاسلحة النووية في نهاية المطاف تتألف من بيلوروسيا واوكرانيا وجمهوريات
البلطيق ، ويمكن أن تنضم اليها بلدان اوروبا الوسطى المجاورة إذا ما رغبت في
ذلك . وهذه المبادرة تنطلق من مبادرة الاتحاد السوفياتي الداعية الى تحويل منطقة
بحر البلطيق الى منطقة خالية من الاسلحة النووية ، ومن مقترحات بعض دول أوروبا
الوسطى بإنشاء مناطق ذات نشاط عسكري منخفض في مناطقها .

ومما لا يقل تعقيدا عن ذلك ، وربما يفوقه تعقيدا ، مشكلة الحياد .
لبيلوروسيا هي دولة ذات سيادة وعضو في اتحاد عسكري هام من الدول هو اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهذا بدوره عضو في تحالف سياسي وعسكري ، منظمة
معاهدة وارسو ، التي تمر بتحولات الآن .

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي هذا المدد ، ترى بيلوروسيا ، إزاء الواقع السياسي والعسكري الذي مازال قائما في الإطارين الأوروبي والعالمي ، أن اكتساب المركز الحيادي وهو هدف ورد في إعلانها ، سيكون من الأهداف طويلة الأجل . ونحن نعتقد أن هناك إمكانية حقيقية لتحقيق هذا الهدف أثناء عملية إنشاء بيت أوروبي مشترك ، وهيكل أوروبية جامعة ، وأمن يعوّل عليه في الإطار الأوسع الذي سيجب الحاجة إلى الإبقاء على التحالفات السياسية والعسكرية .

وتسمى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية إلى إحداث التغييرات التي ذكرتها ، وهي على استعداد للمساهمة النشطة في كل الجهود المبذولة على كل الأصعدة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية من أجل بلوغ هذه الغاية . لذلك ، فإن رغبة شعب بيلوروسيا في إحلال سلم دائم - وهي رغبة لها دوافع تاريخية - تكملها الآن عوامل جديدة .

وفي هذا السياق نلاحظ بارتياح واهتمام كبيرين التطورات الإيجابية في المحادثات بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفي مفاوضات فيينا بشأن خفض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا ، وكذلك في تدابير بناء الثقة والأمن في قارتنا . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأننا سنشهد في المستقبل القريب جدا اختتام ناجحا لأعمال كل هذه المحافل . ونحن نتوقع أن يعقب هذا المعلم التاريخي الهام بشكل مباشر مرحلة جديدة من المفاوضات بشأن إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وبشأن تحقيق الاستقرار الاستراتيجي ، وبشأن إجراء المزيد من التخفيض في القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا وكذلك بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية التكتيكية .

وبالرغم من أن بيلوروسيا تهتم اهتماما حيويا بإجراء خفض جذري في القوات والأسلحة في أوروبا ، فإنها تواجه مشاكل جديدة حقيقية في سبيل إيواء عدد كبير من القوات التي يجري سحبها من أوروبا في أراضيها ، وتوطين أعداد ضخمة من الجنود

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

المسرحين وتوفير فرص عمل لهم . وتزداد هذه المهمة صعوبة نظرا لان المناطق الصالحة للمعيشة قد تقلصت تقلصا كبيرا نتيجة لمأصاة تشيرنوبيل . ويشعر سكان جمهوريتنا ببعض القلق إزاء هذه الوضع ، وقد أخذ البرلمان ينظر بشكل جدي في هذه المشكلة . وهكذا أخذت بيلوروسيا تتصدى بالفعل لعدد من مشاكل التحول الجادة .

ويود وفد بلدي أن يشدد مرة أخرى ، كما فعل في السنوات الماضية ، على أن اتخاذ خطوات عملية لتحقيق نزع السلاح الحقيقي سيصبح أمرا أكثر جدوى واتساقا - والأهم من ذلك أنه لا رجعة فيه - إذا ما اعتنقت الدول جديا أفكار المذاهب العسكرية وهياكل القوات المسلحة الدفاعية المحض ، وإذا ما طبقت على نطاق واسع من الناحية العملية مبدأ الاكتفاء الدفاعي المعقول . إننا لا نقلل من شأن هذه الخطوات العملية ، بل إننا على العكس من ذلك نشدد على الدور الذي تضطلع به في تمهيد السبيل لنزع السلاح المتسق .

وفي هذا الصدد نرحب بانعقاد الحلقة الدراسية الدولية بشأن المذاهب العسكرية الدفاعية في فيينا في أوائل العام الحالي وبالمناقشة الهادفة لهذا الموضوع التي جرت فيها . وهناك حاجة جديدة الى الشروع في مناقشات منظمة حول هذه المسألة . لذلك ، فإن وفد بلدي مافتئ لسنوات عديدة يؤكد في الجمعية العامة على ضرورة الشروع في النظر عمليا - في أجهزة الأمم المتحدة وجهات أخرى - في وضع معايير وبارامترات تتعلق بالمذاهب والهياكل العسكرية ذات الطابع الدفاعي المحض . ونحن نقترح اليوم مرة أخرى أن يحدث تحرك حقيقي في ذلك الاتجاه ، وأن تجري دراسة لهذا الغرض تفضلع بها الأمم المتحدة بشأن المفاهيم والهياكل العسكرية الدفاعية للقوات المسلحة .

وعندما نتحدث عن المفاهيم العسكرية الدفاعية يجب أن نذكر الحقيقة الأساسية التي تفتح الطريق للكثير من المشاكل العسكرية الأخرى ، والتي تتمثل في أنه قد آن الأوان لإحداث تغيير في أساس المعادلة الاستراتيجية ، أي في المذاهب المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية . وفي ظل الظروف الحالية ، يكون الإبقاء على إمكانية

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

البدء باستعمال الاسلحة النووية بمثابة إرجاء خطير لبزوغ أساس وظيفد للأمن . ويسعدنا أن نلاحظ أنه قد تم في الاجتماع الأخير لمجلس منظمة حلف شمال الاطلسي الذي عقد في لندن اتخاذ الخطوات الاولى في الاتجاه الصحيح . ونرجو أن تتطور هذه الخطوات لتتطابق مع الأساس الجديد للأمن الآخذ في التعاظم في أوروبا .

ونعتقد أن إجراء تخفيضات كبيرة للقوات المسلحة في القارة الأوروبية أمر ، إذا ما تبعته عملية إعادة بناء القوات المتبقية بطريقة تستبعد استخدامها لشن هجمات واسعة النطاق ومباغتة ، ولأحداث تغيير في المذاهب العسكرية الاستراتيجية ، سيؤدي إلى وضع الأساس للظروف المؤاتية لتحقيق هدف كفالة مركز حيادي وغير نووي لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

ومن الطبيعي أن لبيلوروسيا مملحة خاصة في تنفيذ المقترحات المطروحة بشأن إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في بقاع أخرى من أوروبا والعالم . ونعتقد أن مسألة إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية جديرة بأن تصبح من البنود المدرجة على جدول الأعمال الجديد لهيئة نزع السلاح . ونرجو أن ينظر في هذا الاقتراح بشكل جدي خلال المشاورات المتعلقة بهذا الموضوع .

ولسنوات عديدة ، مافتئت الأمم المتحدة تبحث عن منافذ لتفطع بدورها المركزي في مجال نزع السلاح . ويمكن إيجاد أفضل إمكانية لذلك في المجالات التي تتوافر فيها فرص فريدة للجهود العالمية المتعددة الأطراف على وجه التحديد ، وذلك على نقيض المجال الشنائي . وهي تتعلق بشكل خاص بتدابير منع نفوب الحرب ، وتدابير تحقيق عدم انتشار أخطر أنواع الاسلحة ، التي تقتضي بذل جهود مشتركة من جانب الدول على أوسع نطاق ممكن .

وفي هذا السياق ، نحث مرة أخرى على الشروع في بذل جهود عملية لكي نحول إلى واقع المقترحات المعروفة تماما ، بما فيها مقترحات الأمين العام لإنشاء مركز متعدد الأطراف للوقاية من الأخطار العسكرية والنووية ، ومن أجل أن يتم على المدى الطويل إنشاء منظومة كاملة من هذه المراكز بما في ذلك مراكز إقليمية . وبوسع الأمين العام

أن ينظر ، بمساعدة إدارة شؤون نزع السلاح ، في الخطوات العملية التي ستلزم لإنشاء مركز تكون وظيفته أن يجعل بالإمكان تحقيق عملية الانتقال من الدبلوماسية الوقائية ، وأن يصبح الاداة الأساسية لحفظ السلم في عالم خال من الحروب والعنف . وبوسع الوحدات التابعة للأمانة العامة والتي تتمدى بالفعل لتحليل الصراعات والتنبؤ بها أن تشارك بشكل مفيد في أعمال هذا المركز . كما أن المقترح الذي طرحته المملكة المتحدة مؤخراً بإنشاء مركز لتقديم المعلومات وإسداء المشورة فيما يتعلق بنزع السلاح الإقليمي جدير أيضاً بأن يدرس . ويبدو أن الأفكار الأساسية للمقترحات المتعلقة بالمراكز التي أشرت إليها قريبة جداً من ذلك .

وبوسع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بمسؤوليتها تجاه الوقاية من الحروب بالإضافة إلى نزع السلاح النووي ، وذلك بإبرام اتفاقات فيما بينها بشأن اتخاذ تدابير لتقليل مخاطر اندلاع حرب نووية .

وقد أخذت مشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وتكنولوجيا إنتاج هذه الأسلحة تزداد حدة . وعلى الجمعية العامة أن تولي دون إبطاء أقصى قدر من العناية والاهتمام لهذه المشكلة ، نظراً لتعاظم القدرات التكنولوجية والاقتصادية للدول ، مع وجود بؤر التوتر والصراعات الإقليمية القائمة أو الأخذة في النشوء ، والاندفاع إلى ارتكاب أعمال العدوان ، كما يتجلى بشكل واضح في الحالة في الخليج الفارسي .

وفي ظل هذه الظروف يصبح النهج الشامل لعدم الانتشار من أكثر النهج الواعدة . وسيكون التصاهر المتسق لهذا النهج مع تدابير نزع السلاح الحقيقي بمشابهة تخفيض حقيقي في حجم الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن مفهوم نزع السلاح بطبيعته ، ليس بالمفهوم السهل ذي البعد الواحد . ومع ذلك ، يبين مجرى الأحداث أن من الضروري أن تطرح الاشكال النمطية جانباً وأن نناقش هنا في الامم المتحدة - مع أخذ الحالة الحقيقية السائدة في الاعتبار - إمكانية إنشاء آلية دولية للحيلولة دون انتشار الاسلحة الحديثة الخطيرة وتكنولوجيا انتاجها .

ونحن نرى أن إنشاء مناطق خالية من بعض أنواع الاسلحة قد يكون أحد الطرق لضمان عدم الانتشار ، عملياً ، على أبعاد جغرافية معينة . وفي ضوء هذا ، ترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من المفيد والمهم الانطلاق من مبادرة مصر المتعلقة بإزالة جميع أسلحة التدمير الشامل من منطقة الشرق الاوسط .

إن مفهوم إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض انتاج الاسلحة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحد من الاسلحة النووية . وهذا الحظر من شأنه أن يشكل طريقة مختصرة وجذرية للقضاء على الاسلحة النووية . وفي الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة شاركت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لأول مرة في تبني مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع والذي ظل وفد كندا يقدمه لبضع سنوات . وفي رأينا أنه من المفيد أن يتضمن مشروع القرار هذا العام ، الى جانب المناشدة الخاصة بالإبرام المبكر لاتفاق دولي بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض انتاج الاسلحة . نداء الى الوكالات الدولية للطاقة الذرية للنظر في مشكلة عدم إعادة استخدام المتفجرات النووية المحررة من جراء نزع السلاح في الأغراض العسكرية . وقد دعت بلدان كثيرة مراراً وتكراراً الى اتخاذ هذه الخطوة .

إن حظر التفجيرات النووية لأغراض إجراء التجارب تدبير ذو أولوية من شأنه أن يقلص بصورة جذرية إمكانية مباح التسلح النووي ، بل ووجود الاسلحة النووية ذاتها على المدى الاطول . وبيلوروسيا مقتنعة بأن من الضروري استكشاف جميع السبل والوسائل التي يمكن أن تفضي الى تحقيق ذلك الهدف . وفي هذا السياق ، نعلن تأييدنا لاستئناف المحادثات السوفياتية الامريكية بشأن الحد من التجارب النووية . ونؤيد

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إمكانية تحويل معاهدة حظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ الى معاهدة حظر شامل ، ومع
ترحيبنا بإنشاء مؤتمر نزع السلاح للجنة الخمسة المعنية بحظر إجراء التجارب
النووية ، نعرب عن أملنا في أن تبدأ هذه اللجنة عملها في عام ١٩٩١ دون إبطاء
وبمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية .

إن حظر الأسلحة الكيميائية يشكل أيضا وفي آن واحد مسؤولية وفرصة فريدتين
بالنسبة للأمم المتحدة ، نظرا لأنه هدف يتطلب مشاركة عالمية . ونحن نشعر بالارتياح
إذ نلاحظ أن التغير في مناخ العلاقات السوفياتية الامريكية قد جعل من الممكن أن يسهم
الطرفان بقوة في بلوغ هذا الهدف المشترك ويحضرني في هذا الصدد الاتفاق الذي أبرم
مؤخرا بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن وقف
انتاج الأسلحة الكيميائية وبشأن إزالة كل مخزوناتهما من تلك الأسلحة . ويحدونا الأمل
في أن تتيح دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ تحقيق طفرة حاسمة صوب استكمال اتفاقية
حظر الأسلحة الكيميائية .

لقد أعلنت مؤخرا أراضي بيلوروسيا بأسرها منطقة مأساة إيكولوجية قومية
نتيجة لكارثة تشيرنوبيل . ونحن - بطبيعة الحال - حساسون إزاء جميع جوانب حماية
البيئة . وفي ضوء ذلك ، نرى من الضروري أن يجد موضوع البيئة والأسلحة ، الذي لم
يبحث حقا فيما مضى في الأمم المتحدة ، صدى ملائما في أعمال اللجنة الأولى . ومن
الواضح ، أنه قد آن الاوان لنبدأ التفكير في إمكانية تقييد بعض الأنشطة العسكرية
ذات الضرر البالغ على الأمن البيئي . ومن الضرورية أيضا توفير قوة دفع دولية صوب
اغتنام الفرصة التي يتيحها تخفيض الأسلحة وعكس اتجاهها للقضاء على مرافق إنتاج
الأسلحة العسكرية البالغة الضرر من الناحية البيئية أو إعادة توجيهها أو تجهيزها
بوسائل الحماية البيئية الكافية ، وذلك باستخدام الوسائل المكتسبة عن طريق نزع
السلاح . ولا بد من التفكير في دراسات الأمم المتحدة الخاصة بموضوع الأسلحة والبيئة .
وفي الختام ، أود أن أذكر أن وفدنا - إذ يضع نصب عينيه ضرورة تقصير
المناقشة العامة ، لتوفير مزيد من الوقت للعمل الخاص بمشاريع القرارات - رأى

(السيد مارتينوف ، جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الآن يتكلم عن عدد من مشاكل نزع السلاح التي تهمنا جميعا . ونود أن نشير إلى أن آراء ومقترحات جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بشأن بعض المسائل مثل انفتاح وموضوعية المعلومات المتعلقة بالأمور العسكرية ، وتحويل الموارد العسكرية ، ونزع السلاح الإقليمي ، والحد من الإمدادات الدولية للألحة ، وتدابير بناء الثقة ، وبضعة أمور أخرى ، قد وردت كلها كتابة في عدد من الرسائل الموجهة إلى الأمين العام . ويمكن للوفود المعنية أن تتطلع على تلك الآراء في وثائق الجمعية العامة واللجنة الأولى . ويحدونا الأمل في أن يحذو الآخرون حذونا .

ويعتزم وفد بلادي أن يدلي ببيان آخر في المناقشة ، بشأن مسألة أثر العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥